

مستقبل الإقليم .. تكامل أم تناحر؟

والعطاء، وهو بحاجة إلى حوار مستمر ليس حول الماضي فحسب، بل فيما يخص الحاضر والمستقبل، فالماضي مضي ولا يمكن إعادته بما فيه من إيجابيات وسلبيات، وإذا كانت أوروبا قد سبقتنا بوضع حد لحروبها الطائفية، ولإسبام بين البروتستانت والكاثوليك، وخصوصاً "حرب الثلاثين عاماً"، بإبرام معاهدة وستفاليا 1648 فسيكون جيداً بالإقليم الشرقي إعادة بناء علاقاته وفقاً لهذه الأسس الجيوسياسية الثقافية وعلى قواعد القانون الدولي المعاصر وميثاق الأمم المتحدة وفقاً للمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، التي يمكن أن تضع حداً لحروب عنيفة باسم السنة والشبيبة وباسم "الإسلام" ضد الأديان الأخرى، وهذا ما كان قد طغى على خطاب داعش بعد هيمنته على تلك مساحة كل من العراق وسوريا، لاسيّما باستهداف المسيحيين والإيزيديين واتباع الأديان الأخرى، وجميع

بمستلزمات التحدي الذي يواجهها، خصوصاً وأن هناك استهدافاً شاملاً لها جميعاً دون استثناء ؟ ثم كيف يمكنها استثمار اللحظة التاريخية مع بعضها لتنميتها بروح القيم الإنسانية التي تمثل المشتركات بين البشر، وكان ذلك مدار بحث وحوار في تونس وما ينتظر أن ينطلق بصورة واسعة في منتدى الفكر العربي بعمان.

خروب مركبة
وإذا توقفتنا عند الحروب والصراعات التي تعيشها دول الإقليم فسنراها حروباً مركبة سياسية واقتصادية وديبلوماسية حتى وأن حملت في حقيقتها مصالح قومية جيوسياسية ونزعات للهيمنة وفرض الإرادة، وإذا كان رفض القيم الكونية باسم التنشيث والانغلاق والتقوقع. وهكذا لا يجوز الخصوصية فملماً لا يجوز ويتبقى ذلك فضاء مفتوحاً للأخذ

الفكرية والثقافية بشكل عام التوجه إلى الإنسان ومخاطبة عقله، فلا بد لها إذاً أن تتحرك لتقديم رؤية نقیضة للحرب على الرغم من الخراب والدمار وثقافة العنف.

خطر ذلك بيالي وأنا أساهم في جلسة لإعلان منبر جديد للحوار باسم "منتدى التكامل الإقليمي"، أطلق من الجامعة اللبنانية. والفكرة وإن انطوت على تقدير إيجابي لمستقبل علاقة أم الإقليم الشرقي الذي اعتبره مجالاً حيويًا لهتمامه، فهي في الوقت نفسه تمثل جامعاً يسعى إلى تعظيمه، وأما ما هو مفرق فقد نظر إليه بكونه طارئاً وعابراً وظرفياً ينبغي العمل على تقليصه. ولعل هذه النظرة المستقبلية شغلت مثقفين من بلدان عدة تلمسوا بتجاربههم وكل من موقعه أهمية الحوار خارج دائرة الاشتباكات الایدیولوجیة والاستقطابات الطائفية والاحترابات الإثنية والمصالح الانثانية الضيقة، لأنها تقوم

عليك دائماً أن تعمل كرجل فكر، وأن تفكر كرجل عمل ذلك ما قاله المفكر الفرنسي هنري برجسون، ولا أجد ترابطاً عملياً لهذه العبارة بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون في علاقات دول الإقليم وأمه بين بعضها البعض، خصوصاً حين تصل الأمور إلى مالاين من الضحايا وما يزيد عن 2مليون دولار في التقديرات المتناحر وتبديد الطاقات البشرية



عبد الحسين شعبان

بيروت

الماضية، فهذا يعني تعويم التنمية أو تعطيلها على أقل تقدير وعرقلة خطط الإصلاح التي لا يمكن الحديث عنها إلا في ظل أجواء الاستقرار والسلام.

نخب فكرية
فالخروب تولد في العقول ولذلك ينبغي "بناء حصون السلام في النفوس" أيضاً، حسب ستشور اليونسكو، ولأن وظيفة النخب

المادية وتعطيل التنمية، وإما الفاهم والتعاون وصولاً للتكامل والمشارك الإنساني. وإذا كان حصاد الحروب والنزاعات والصراعات في الإقليم الذي نعیش فيه والذي يضم الأتراك والفرس والکرد والعرب، عدة ملايين من الضحايا وما يزيد عن 2مليون دولار في التقديرات غير المبالغة خلال العشرين عاماً

قضيت عمري لأعرف ما وراء الجبل

قانون الحجز والمصادرة أمودجاً

الديمقراطية المقلوبة



عبد الجبار عبد الوهاب الجبوري

بغداد

قرأت لأتمة كتب عليها (فتح باب الترشيح لمنصب إحدى المديرات لإحدى المحافظات على أن يكون المرشح من ذوي الكفاءة والخبرة، وعليه تقديم الطلب مع سيرته الشخصية إلى مكتب السيد المحافظ).

واستناداً لمضمون هذا الإعلان الديمقراطي جداً اخترت عنوان هذه الخاطرة (الديمقراطية المقلوبة) ليضاف إلى قائمة الديمقراطيات المعروفة كالديمقراطية التشريعية، والديمقراطية الشعبية، والديمقراطية المركزية...

إن من يقرأ هذا الإعلان يتوقع أن وراء الترشيح مرحلة الاستفتاء العام أو الانتخابات المحلية لأهل تلك المحافظة لانتخاب أحد المرشحين لهذا المنصب أسوة بانتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والإما

معنى هذا الترشيح الذي يقدم إلى السيد المحافظ ؟ وإذا كانت هذه التية ليس من الضروري أن تقدم هذه الطلائ إلى السيد وزير الداخلية ليرسلها بدوره إلى مجلس المحافظة لأختيار الأجر لإدارة المنصب بطريقة (التعيين) باعتبار من صلاحيات مجلس المحافظة استناداً لمبدأ (الاستبداد) الديمقراطي الجديد.

ثم لماذا هذه الشكلية في اختيار هذا المنصب دون غيره من المناصب الأخرى التي أعتبرت بشكل (التلابية) بيساء دون الإعلان عنها مما يسبب الغفّر الإداري بشكل فوضوي وبأسلوب غير موضوعي من أجل إرضاء هذا المسؤول وبتمشيش الآخر.

ثم لماذا تقدم الطلائ إلى السيد المحافظ وهو الأساس منتخب من قبل مجلس المحافظة ؟ اليس هذا يؤدي إلى تحويل الأصول الديمقراطية من قيادة الفريق في صيغة هذا الشخص الواحد مما يؤدي إلى ضياع الضوابط الإدارية وفوضوعها إلى ضابط ومقياس الشخصية الفردية دون حصانة أو تدخل الآخرين، والاستقواء بالمرکز الوظيفي والاستبداد بالرأي ؟

إتقاء الله في الناس وفي الأمانة

ولو استعرضنا الإجراءات والقرارات التي جرت في العراق بعد الاحتلال الأميركي عام 2003 لدلنا الخط البياني لها بوضوح على هذه العقيدة القرار.

واللاحضارية التي تفوض السلطات فيها إلى نفسها بان تحل محل القانون والدستور لإبل حتى تلغي الشرائع السماوية من أجل الانتقام من الآخرين في صمم مازالت تكبر نفسها، فالقرار الذي أصدرته هيئة المسالة والعدالة بصادرة أموال وممتلكات أربعين ألف من اقرب صدام وركان نضامه لا يوجد له سئيل في تاريخ الیوسجده سوى مافعلته قريش بأسلمین الماجرین من اتباع الرسول محمد (ص) وبعد ذلك من حكم الجاهلية. ولكن الرسول محمد (ص) شرع لنا قوانين التسامح عندما فتح مكة حين قال لهم ماتظنون اني فاعل بكم فقالوا اخ كريم وابن عم كريم.. فقال أنهبوا قائمم للطاقاء.

قال تعالى (فَتَحْكُمَ الْجَاهِلِيَّةَ يَسْئُونَ. وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حَكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ) فهل يبقى العراق يترّف وتبقى العقيدة الانتقامية الحكومية والزعة النارية الانتقامية تهدد وجودنا اني أقول لي اولى الامر الم تقروا قوله تعالى (سارعوا إلى مغفره من ربكم وجننه عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين (133) الذين ينفقون في السراء والضراء والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين) أننا بحاجة إلى بناء علاقات سياسيه قائمة على المصالحة والنيل الحقيقي في التصالح والتسامح مع الآخرين، اللذان يبعدان الإنسان عن الفار والانتقام، المصالحة التي تكظم الغيظ وتسامح مع الآخرين تدخل الإنسان الجنة

انتظرنا التعليمات فجاءت لتزيد الموضوع غموضاً وبعدما جاءتنا تعليمات لجنة اغاء دار السكن كالعادة دون معرفة مكان اللجنة والية الاعتراض هل هو الكتروني أم ماذا ؟ ومتى يتم الاعتراض بهذا الإتجاه ؟ وهل ان الموسو الإلكتروني الاول الشائع للاعتراض هو للشمول من عدم الشمول ام للاعتراض على الاموال المحجوزة ام كلاهما ؟ كل ذلك وسيف الوقت مسلط على الرقاب وهناك مقدسات لدى القضاء الاداري منها شهر رمضان المبارك وشهر الاعتراض الفضيل والذي هلاله يهل يوم ابقاء الحيف بالمعترض، واخيرا لا تعرف هل ان الموقع الالكتروني الاول المخصص للاعتراض هو موقع رسمي ام هو كالمبرا خفية فهو وصلنا عن طريق الواتس للحسين .صحیح ان الجهة المؤسسة للموقع تتجاوز معد تعطيل رقما ولكن من يعرف انها قد تكون مجموعة (هاكرز) حيث ان الموقع على حد علمي لم ينشر في جريدة رسمية ولم يتضمن اية تعليمات (تملك بسببها الموقع الحزبي و الوظيفي)) والمسؤولين انه في ظل هذا الغموض هي ان نخل الموقع اعلاه وندخل فيه الشمول من عدم الشمول ومعه الاعتراض التي حجز الاملاك بالتفصيل اما الذين يخشون على بعض الاملاك ويشكون انها قد تصادر فيحتكم الانتظار إلى نهاية شهر آب

كونهم (بكل عزا لا طميين) وبكل قانون موجوبين والسبب بتقديري المتواضع ان الحالات الاعلامية جعلت المشرعین يتصورون ان كل عضو فرع هو ملياردير والحقيقة الساطعة ان راتبهم الرسمي كان (14) دولارا واكرامية المناسبات (66) دولارا بمعدل واحدة بالشهر تقريبا وبالتالي يكون واردهم الشهري الكلي (ورقة) واحدة بينما الاعلام لم يسלט الضوء على (300) ورقة تعادل وارد عضو فرع خلال خدمته كلها.. احرقها من احد المسؤولين الحاليين في نادي ليلى.

ارادة الفروع
الاشد وطاة من كل ما جاء في الاعلاه هو الغموض الذي يتصوره البعض متعمدا فيزداد قلقهم من ارادة المشرع والمنفذ ولا الوهم كون اموالهم حجزت وهي لا علاقة لها بذلك حيث ان القوانين تعد في مجلس الوزراء ويستنها مجلس النواب . ولعله على نص المفيد القول ان القانون لم يمنح الهيئة اية سلطة تقديرية .. فالملطق يأتي على اطلاقه .. المحافظون.. اعضاء الفروع وبالتالي اضطرت الهيئة الى حجز اموال الشهيد مرتضى سعید عبدالباقي والسجين السابق وسجين واحد مع السيد باسم الجبري رئيس الهيئة الفريق المتقاعد طالب السعدون .. عندما قول ان بعض الشر اهن سيزرع على اعضاء الفروع اليوم لا احد يعرف ما العمل ..

عبد الخالق الشاهر

اربيل



لتخليصنا من بعض اولادنا ، سبق وان صدر قانون العقوبات الشكية على العراق عن مجلس الامن وفي ندوة علمية مناقشة القانون قام الحضور بالرد على القانون ونقده بتبنيج بالطبع لان الحكومة رغبته في وسائل الاعلام فوجهت سوألا للحضور: من من السادة الحضور اطلع على نص القانون ؟؟ فلم يجب احد .. فتحدث انا عن ايجابياته قياسا بالقوانين السابقة للحضور الجائر .. وهذا ما يطبق شرعا فهما منطابقا مع الشرع الاسلامي (اموالكم واولادكم عدوا لكم فاحذروهم)) فقام مجلس الحكم بتخليصنا من الاموال بقراراته اعلاه وينفس الوقت خلصنا من بعض الاولاد بارسائه محاصصة بربرم التي جاءت بالعصابت وداش

خالد محسن الروضان

بغداد



الامر الناهيه/بجرم احترام نظري/خالي من الالتزام التنفيذي وان اقترن بعض الاحيان بحالات خاصة لكنها عائدته الى الحاكمين انفسهم او الى احزابهم) الا انه مع شديد الاسف لم تقترن المواد القانونيه لتلك الدساتير بالثقافة التي تؤهل القائمين على تنفيذها وفق القوانين والاعراف المرعية، وانما الذي جرى هو العكس فقد اقترنت بالزعة البشرية التسلطية التي تغتتم الفرص بلا مراعاة لحدود الله تعالى ولا حتى لاستيعاب المفاهيم المميزة او انتقاص (واكرموا

كمن كنا نتمنى ان جيلاً من النفر الحاكم ينتهي ليثقف الجيل الثاني والثالث بثقافة السلطه القانونية

الحقيقية الخاضعة للدستور والمترصفة ضمن حدود

تكليف الشعب لها ؟

لذلك فان الحكومات التي تاتي